



برئاسات الاجتماع التمهيدية للبيئة



الفريق العامل المخصص من الخبراء الثابرين
والمتقنين المعني بأعداد اطار اتفاقية
عالمية لحماية طبقة الأوزون

الدورة الثانية

جنيف ، ١٧-١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢

تقرير الفريق العامل

مقدمة

١- عقد في قصر البرتمرات ، جنيف ، في الفترة من ١٧-١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ الجزء الأول من الدورة التمهيدية للفريق العامل المخصص استجابة للمقررين ١٢/٩ و ١٢/١٠ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المعتمدين على التوالي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٨٢ .

أولاً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٢- افتتح الدورة المدعو التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفي بيان أدلى به أمام الفريق العامل في الجلسة الافتتاحية ، حدد السيد رودolfo دي بيرو دي بيوان الاقتصادي السويسري لحماية البيئة على الطبيعة العالمية لمشاكل تلوث الهواء عموماً ، وعلى المخاطر التي تتعرض لها طريقة الأوزون بوجه خاص ، ولا حظ أنه في حين تخطف الآراء بخصوص مدى هذه المخاطر فإن هذه الحقيقة في حد ذاتها ينبغي أن تكون بمثابة حافز على إجراء مزيد من البحث والتقصي ولا تقل بشأن من الأحيوان الساجدة إلى التصانين الدولي الرامي إلى انشاء آلية دولية دءاءة لا يستطيع تدبير وتخطيطات لمنع ومعالجة الأنشطة التي قد تكون لها تأثيرات ضارة على طبقة الأوزون ، للتقليل من هذه الأنشطة . وقد اتخذت فعلاً مثل هذه التدابير لفسفي بعض البلدان ، إلا أنه لا يزال هناك حاجة إلى القيام بعمل دولي مدّبر . وأضاف أن حكومة بلاده ، تأمل بالتالي ، أن الدورة الثانية للفريق العامل سوف تتيسح تحقيق تقدم ملموس فسي سبيل اعداد المعى النهائي لاتفاقية في هذا الخصوص .

٤ وفي الجلسة نفسها استعرض نائب المدير التنفيذي الخلفية لمداولات الفريق العامل ،
وقدم عرضاً موجزاً للوثائق المعروضة على هذا الفريق في دورته الثانية * ورحب بمرونة المنهج
الذي أوصى به الفريق في دورته الأولى ألا وهو وضع اتفاقية بروتوكولات ومرفقات تجعل بالامكان
تجسير المعرفة العلمية المتطورة والبيانات في السياسات العامة * وقال ان وجود خبراء قانونيين
وتقنيين سوف يسهل اتخاذ قرار بشأن ما اذا كان ممكناً وضع مثل هذه البروتوكولات والمرفقات ،
مع الأخذ في الاعتبار ، الاكتشافات العلمية مثل تلك التي توصلت اليها لجنة التنسيق المعنية
بطبقة الأوزون وكذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتدابير مكافحة المكنة * ولا حظ أن
الجوانب الاجتماعية الاقتصادية جزء من ولاية لجنة التنسيق الا أن بعض أعضاء اللجنة لديهم
مخاوف بخصوص التصدي لهذه الجوانب * وفيما عدا هذه التحفظات فان اللجنة متيسرة
لخدمة الاتفاقية التي سيقوم الفريق العامل بصياغتها وأن على الفريق أن يقرر كيف يستغل تلك
الفرصة على أفضل وجه *

٥ وأضاف ان استجابة الحكومات لطلب مجلس الإدارة في المقرر ١٢/٩ باء بتقديم بيانات
متعلقة بالتقليل من استخدام مركبي الكلوروفلوروكربون (١ و١٢) كانت محدودة * وهكذا فقد برزت
جلباً الصعوبات في سبيل إنجاز اتفاقية قابلة للتنفيذ لحماية طبقة الأوزون * وأشار الى أن المدير
التنفيذي قد ذكر في الدورة الأولى للفريق أن استنفاد الأوزون مشكلة تلوث كائنة ستشعر
الأجيال المقبلة ، أساساً ، بعدها ومراقبها التي لم يسبق مواجهتها من قبل * ومن ثم فإن
هناك حاجة ناسية الى وضع اتفاقية تتيج الوسائل القانونية لتجنب الاضرار بطبقة الأوزون * وتسمع
في الوقت نفسه بأدخال تعديلات عليها في ضوء ما يستجد من معرفة *

باء - الخصيصة

٥ حضر الدورة خبراء من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، استراليا ،
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، تايلند ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية
الكامبيون المتحدة ، الدانمرك ، السلطادور ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، العراق ، فرنسا ،
الفلبيين ، فنلندا ، كندا ، الكويت ، كينيا ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، النرويج ، نيجيريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا
ومراقب من بولندا * كما حضر الدورة ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة
الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي * وحضر
كذلك مراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية *

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ انتخب الفريق العامل بالاجماع في الجلسة الافتتاحية السيد رودلف شتتير (سويسرا)
رئيساً والسيد أ. ر. ناصر (الكويت) نائباً للرئيس ، والسيد سليم ي. كاكيبيكه (هولندا) مقرراً *

دال - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٧ في الجلسة الأولى ، أقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي :

- ١- افتتاح الدورة
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب
- ٣- اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٤- النظر في مشروع الاتفاقية لحماية طبقة الأوزون

- ٥- مسائل أخرى
٦- اعتماد التقرير
٧- اختتام الدورة

٨- وفي الجلسة نفسها وافق الفريق العامل على أن النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يطبق مع ما يلزم من تعديل ، للقيام بأعماله .

ثانياً - النظر في مشروع الاتفاقية

ألف - المناقشة العامة

٩- أشارت عدة وفود الى الطبيعة المعقدة للمشاكل التي ينطوي عليها وضع اتفاقية، وأعبت عن شعورها بأن الوثائق المقدمة من الأمانة تمثل نقطة بداية مقبولة لاجراء مزيد من المناقشات ولا حظت معظم الوفود ان الاتفاقية ، لكي تكون قيمة وذات طابع عالمي حقا فالابد أن تحظى بمشاركة أكبر عدد ممكن من الدول . ورأت وفود عديدة أن الالتزامات بموجب الاتفاقية ينبغي أن تصاغ صياغة عامة على نحو كاف لتتيح الضمان أكبر عدد ممكن من الدول . وحذر عدد من الوفود من الإفراط في التسرع ، الأمر الذي يؤدي الى وضع اتفاقية غير محكمة التصميم : فأهم شيء هو ضمان حل قابل للدوام . كما قال عدد من الوفود أن المداولات يجب أن تقوم على أساس بيانات علمية مقبولة . ورأت وفود أخرى أن المعلومات المتاحة حالياً تتضمن أوجه قصور كثيرة . وذكر آخرون أن ثمة تسليماً عاماً بأن خطر استنفاد الأوزون تهديد حقيقي يتطلب اتخاذ اجراءات محددة لحمايته ينبغي أن تذكر تفصيلاً في مرفقات لاتفاقية مرنة . وأكد عدد من الوفود على أهمية البحث والرصد العلميين في اعداد اتفاقية وعلى ضرورة حل المسائل العلمية التي لم تحسم بعد وذات الصلة بالتغير المحتمل في طبقة الأوزون . واقترح أحد الوفود أن تدرج في أحد المرفقات قائمة بالمواد الكيميائية التي قد تخل بتوازن طبقة الأوزون .

١٠- تشعبت الآراء حول ما اذا كان ينبغي أن توضع المرفقات أو البروتوكولات التقنية بالتزامن مع اطار الاتفاقية . واقترح أحد الوفود دعوة فريق عامل غير رسمي لتاجتماع بغية تمهيد السبل لإنشاء فريق عامل رسمي في المستقبل لمناقشة البروتوكولات والمرفقات التقنية . ورأى وفد آخر أن على الجلسة العامة أن تبت أولاً في موضوع الحاجة الى مرفقات تقنية قبل مناقشة التفاصيل .

١١- أشار ممثل هولندا الى أن حكومة بلاده قد عرضت في الدورة ذات الطابع الخاص لمجلس الإدارة استضافة الدورة التالية للفريق العامل المخصص . وأعرب الفريق العامل بالاجماع عن امتنانه لحكومة هولندا لهذا العرض .

باء - مناقشة تفصيلية

١٢- وافق الفريق العامل في اطار البند ٤ من جدول الأعمال على النظر في مشروع الاتفاقية مادة مادة في القراءة الأولى .

الديباجة

١٣- رأت وفود كثيرة أن التركيب العام للديباجة مرض . وتباينت الآراء بخصوص أي من النصوص البديلة للفقرة ١ أفضل . وقدمت مقترحات لتعديل نصوص النصوص ، مع اعتراض وفود عديدة من تفضيلها للمصطلح " طبقة الأوزون " بدلا من أوزون طبقات الغلاف الجوي العليا .

واقترحت بعض الوفود حذف الاشارات المحددة الى الكلوروفلوروكربونات في الاختيار 1 على أساس أنه من غير المناسب أن تخص بالكثير مواد معينة على حدة * وعارض وفد آخر هذا الاقتراح ذكرا أن الكلوروفلوروكربونات قد لقيت أقص اهتمام فيما يتعلق باحتتمال استفاد طبقة الأوزون * وقد اتفقت بالعمل اجراءات تنظيمية بشأنها في بعض الدول * وقال أحد الوفود انه ينبغي حذف الفقرة الثالثة تقاديا للمشاكل في تفسيرها * وعارضته وفود أخرى شددت أحدها على أهمية ضمان أن أنشطة دولة ما لن تسبب ضررا لبيئة دولة أخرى * وقالت وفود مديدة أن الهدف ٢١ من الإعلان الخاص بالبيئة البشرية ينبغي أن يمتد على النحو الملزم في الاتفاقية * وقال وفد ان الاشارة الى خطة العمل العالمية بشأن طبقة الأوزون في الفقرة 0 ينبغي ان يتم توسيعها لتوضيح الخطة أو أن تحذف * وقال وفد آخر أن الاشارات التي مقويات مجلس الإدارة غير مناسبة إذ أن المقررات كانت موضع تحفظات عدد اعتماد هذا * وأردف أن المقررين الثلاثة والسادة تقصان منزع الا اتفاقية وينبغي حذفها * وقد تمت وفود أخرى أسبابا أخرى لحذف الاشارة الى مقررات مجلس الإدارة ، منها مثلا أنها مقررات هيبة فرعية للجمعية العامة العامة * بعد أن وفد آخر رأى أن من الهام الاشارة الى المقررات بوصفها تعبيرا عن الخلفية التاريخية لسياسة الا اتفاقية ولا يزال الدور الحافز والتعسيقي للبرنامج الأمم المتحدة للبيئة * وقد استعرض الوفد الأول الا تعباه الى دور المنظمات الدولية الأخرى ولا سيما المنظمة العالمية للأكروماد الجوية ، وبنظمة الصحة العالمية ، في الاسهام في ادراكه حقيقة طبقة الأوزون ، ومن ثم فلا داعي للاشارة الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وينبغي حذف الفقرة التي تتضمن هذه الاشارة .

٤١٥ - وأثار اقتراح أحد الوفود اتفاقية دنارة " وينبغي أن تقوم على دليل قاطع علمي تقني " الى الفقرة السادسة ، تقاعنا ستيفينا * وانقسمت الآراء بشدة عما اذا كان هذا التعديل مقبولا فقد لاحظ أحد الوفود أن الاجراء الحالي يقوم على أساس التبرؤ العلمي لا الدليل العملي ، ونظرا أن نضع في الاعتبار أنهما الفرق بين المصطلحين * وبعد نقاش ضافي ، قال مقترح التعديل أنه يمكن ، كحل وسط الاستمارة عن كلمة " دليل " بكلمة " اعتبارات " * وفي محاولة للفرض المخالف في الرأي ، اقترح عدد من التعداديلات الجديدة * وأعرب وفد آخر عن الرأي بأن الدليل العلمي اللازم لتبرير الغاء أو تخفيف الاجراءات التي يجوز أن تتخذ لحماية طبقة الأوزون ، يجب أن يكون أمدا حسنا ما حدو منطلي لا اعتماد هذه الاجراءات *

المادة 1 : تعديلات

١٥ - أشار عدد من الوفود الى تعريف طبقة الأوزون * وتبنت قلة من الوفود الرأي القائل بأن من الأنسب استخدام تعريف تقني جيوفيزيائي يستبعد الأوزون الذي لا يبعد عن مستوى سطح الأرض أكثر من بضعة كيلومترات أو على الأقل الامارة الى القاطع الرأسى للأوزون * بعد أن عددا أكبر من الوفود أعرب عن تفضيلة للتعريف المستخدم في نص المشروع * وأشارت وفود أخرى الى الحاجة لتعريفات " الكلوروفلورينات الجديدة " و " الرصد " و " المواد الصغيرة للأوزون " بالاضافة الى التعريفات الأخرى الواردة في المادة * وقد تقرو أن بالا مكان تعديل التعريفات الواردة في المادة في ضوء نطاق مناقشة المواد الأخرى *

المادة ٢ : التزامات عامة

١٦ - أثناء المناقشة المهدي لاقى الاختيار الأول من الاختيارات الأربعة تأييدا واسمح النطاق *

١٧- أكدت الوفود التي فضلت ذلك الاختيار على الحاجة العاسة الى فرض التزامات محددة لحماية طبقة الأوزون ، إذ أنه بالرغم من قصر المعرفة فيما يتعلق باستنفاد هذه الطبقة فقد ظهرت الأنظار الناجمة عن ذلك واضحة بجملة * ووجه القصور في الاختيار ٢ هو أنه لا يتضمن إجراءات راقية على وجه التحديد * أما الاختيار ٤ فقد ركز على تبادل المعلومات تركيزاً أشد مما ينبغي * وقد اقترح بعض الوفود الاختيار ١ ادخال تعديلات طفيفة عليه بينما أعرب آخرون عن استعدادهم لقبول ادماج أجزاء من الاختيارات الأخرى فيه *

١٨- بيد أن وفوداً أخرى رأت أن الاختيار ١ غير مقبول إذ أنه يفرض التزامات قد لا تستطيع الدول الوفاء بها ، ويؤكد على ضوابط قد تكون ، أو لا تكون لازمة ، وقد يثبت أن مرونته لا تكفي لمجاراة المعرفة المتغيرة وحرية الاختيار في السياسة العامة * وأعرب عدد من أولئك الوفود عن تفضيل قوى الاختيار ٢ بينما فضلت ثلثة منهم الاختيار ٤ ، وقد اقترحت تعديلات على كل مسن هذين الاختيارين * واقترح واحد نصاً يضم عناصر من الاختيارين ٢ و ٣ بينما عرض وقد أقر نصاً يضم عناصر من الاختيارين ٢ و ٤ * ومن جهة أخرى ، رأت بعض الوفود أياً من الاختيارات لا يعكس على نحو كامل مناقشات الدورة الأولى للفرق العامل * وذكر كذلك أنه قد يكون من الأفضل أن تكون صياغة الالتزام العام شاملة قدر المستطاع بحيث تستوعب كافة جوانب حماية طبقة الأوزون *

١٩- رأى عدد من الوفود أنه ينبغي مراعاة الوضع الخاص للبلدان النامية وأن التزامات هذه البلدان ينبغي أن تحدد في ضوء المسائل العملية المتاحة لها وبحسب قدراتها *

المادة ٣ : البحث والرصد

٢٠- ساد بوجه عام شعور بأن مشروع المادة مقبول إلا أن أحد الوفود قال انه ينبغي أن يكون أكثر تفصيلاً * واقترح عدد من الوفود ، أو أعربت عن اعتزامها اقتراح تعديلات للنص *

المادة ٤ : التعاون العلمي والتكنولوجي

٢١- تم الاعراب عن تفضيل كل من الاختيارين ١ و ٢ * وأشار أحد الوفود الى أن القرار يتوقف على ما إذا كان للاتفاقية مرفقات أو بروتوكولات أم لا * فالتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا عنصر أساسي ، وإذا كان للاتفاقية مرفقات فالامكان ادراج هذا التعاون فيها ، لكن إذا اقتصر الأمر على وجود بروتوكولات فينبغي ادراج التعاون في صلب الاتفاقية * واقترحت عدة تعديلات محددة بما في ذلك تعديل يحفظ في حالة اعتماده معظم التفاصيل المتعلقة بقضية مرفق مخصص لتبادل المعلومات * ومن بين النقاط التي ذكرتها الوفود كذلك الحاجة الى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بخطة العمل العالمية بشأن طبقة الأوزون * والحاجة الى فقرة فرعية إضافية في الفقرة ٣ التي تتناول المعايير المشتركة * وأشار وفدان الى المشكلة التي قد تواجه الدول ان هي قامت بتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا بدون كفاية ، إذ أن الكثير من المعلومات والتكنولوجيات يقع في المجال الخاص ، وأعرب أحدهما عن تحفظه على وجه التحديد بشأن الفقرة ٣ * وقالت وفود أخرى ان من الهام الاحتفاظ بالفقرة ٣ *

المادة ٥ : التقارير الدورية

٢٢- أعربت أغلبية الوفود التي تناولت الكلمة عن تفضيلها للاختيار ٢ ، الذي يدعو الى تقديم تقارير عن المسائل المنصوص عليها في الاتفاقية ذاتها ، ومن ثم فهذا الاختيار أشد وضوحاً بشأن الالتزامات المفروضة على الأطراف * وقالت وفود أخرى ، انها في حين تفضل الاختيار ١ يمكن أن تعقب الاختيار ٢ على سبيل التراضي * وتم اقتراح أن توضع كلمة " دورية " في العنوان بين القوسين *

المادة ٦ : مؤتمر الأطراف المتعاقدة

٢٣- اقترحت بعض الوفود إضافة فترة أولى يبدأ بموجبها مؤتمر الأطراف المتعاقدة * وأعرب أحد الوفود عن الرأي بأن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن ينهض بالدور الموكل في مشروع الاتفاقية الى مؤتمر الأطراف المتعاقدة * وعارض وفدا آخر هذا الاقتراح * وتساءل وفد ثالث عن الحاجة للإشارة الى النظام المالي في سياق مؤتمر الأطراف المتعاقدة ، في حين أعرب وفدان آخريان عن الرأي القائل بأن اعتماد التعداديات والبروتوكولات ينبغي أن يكون من اختصاص مؤتمر ديبلوماسي ، وليس من اختصاص مؤتمر الأطراف المتعاقدة * كما تم اقتراح عدة تعديلات محددة على نص المشروع بما في ذلك تعديل يرمي الى جعل المادة أكثر عمومية في طبيعتها *

المادة ٧ : الأمانة

٢٤- ذكرت بعض الوفود ان الفقرة ١ (د) لا محل لها ، حيث أن وظائف أمانة الاتفاقية ينبغي أن تكون وظائف ادارية بحتة * وأضاف أحد هذه الوفود ان الفقرة ٢ غير مناسبة ويمكن أن يستعاض عنها بتعديل للفقرة ١ (ج) ، وإذ أيد وفد آخر هذا الرأي ، فقد رحب بالدور النشط المسند الى أمانة الاتفاقية بموجب الفقرة (د) * ورأى وفد آخر ان كلا من الفقرتين ١ (د) و ١ (ج) لها أهمية أساسية بالنسبة لدور الأمانة * بيد أن وفدا آخر قال ان الفقرة ١ (هـ) زائدة * وقال أحد الوفود ان استناد وظائف الأمانة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يكون أكثر مساندة لدور البرنامج الحفاز والتنسيقي اذا كان لفترة محددة وخاضعا للاستعراض من قبل مؤتمر الأطراف المتعاقدة * وأشار الى انه رغبا بالقرارات المتخذة بشأن المادة ٨ ، قد يقتضي الأمر تعديل الفقرة ١ (ج) *

المادة ٨ : الهيئة / الآليات الاستشارية العلمية - التقنية

٢٥- أعرب عدد من الوفود عن تشجيع للاختيار ١ الذي رأوا انه يتيح وسيلة لتنسيق مدخل المعلومات العلمية والاجتماعية الاقتصادية ووضح سياسة عامة وتدابير تشريعية على أساسه ، كما ان له ميزة التفكير بالمشاء هيئة استشارية للاتفاقية * بيد أن وفودا أخرى أعربت عن تفضيلها للاختيار ٢ ، لا تصامه بقدر أكبر من العزوبة وبذلك يسمح بتجنب ازدواج الجهود المحتمل ، ولا يستبق تعديد احتياجات الأطراف المتعاقدة * وتم اقتراح تعديلات على كل من الاختيارين ، وذكرت وفود قليلة انها لا تفضل أيا من الاختيارات على الأخر تفضيلا قويا : إذ ان الاختيارات الثلاثة مقبولة ولكنها جميعا لم تبلغ حد الكمال * وذكرت بعض الوفود انه يمكن حذف المادة بأكملها وإدراج جوهرها في المادة ٦ * وفي حين تم التسليم بأن اللجنة التنسيقية المعنية ببطقة الأوزون يتعين عليها الانطلاق بدور مفيد في عملية توفير المدخلات العلمية ، أشار الى أن تقاريرها لم تشكل تقييما نفديا لحالة العلم ولم تتضمن تقديرا للبيانات الاقتصادية - الاجتماعية ، ومن ثم فقد تلزم مدخلات اضافية من هيئات أخرى ، منها على سبيل المثال اللجنة الدولية والأفرقة العاملة المعنية بالأوزون * ودعا أحد الوفود الى تغيير ولاية تكسون اللجنة لتعكسها من العمل كهيئة استشارية للاتفاقية تكمن أكثر فعالية *

المادة ٩ : اعتماد البروتوكولات

٢٦- قال ممثل منظمة الصحة العالمية ، انه ، في حين يقوم نص المادة ٢ على أساس سابقة وضع في إطار بروتوكول مونتريال ، الا انه غير متطوع بصلامية هذا البروتوكول السابق السذي تستند اليه المادة ، في الوقت الراهن * وأضاف ان العزوبة في تناول القضايا التقنية يمكن أن تكفل في نص الاتفاقية ذاتها وبواسطة مرفقات تقنية * وقال أحد الوفود ان مناقشة هذه المسألة

أمر سابق لأوانه ، ما لم يتخذ قرار بشأن مضمون الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢ . وقال وفد آخر ، أنه طالما لا يمكن تغطية كافة الأحكام التقنية اللازمة في المرفقات ، فإنه ينبغي ألا تستبعد إمكانية اعتماد بروتوكولات في وقت لاحق . ووافقت وفود أخرى على أن المرفقات والبروتوكولات لا ينبغي كل منها الآخر حيث أنها تحتوي على أنماط مختلفة من المواد وقد نص عليها صراحة مقرر مجلس الإدارة ١٠/١٧ . وعارض وفدان إدراج الفقرة ٢ بحجة أنها غير منطقية .

المادة ١٠ : تعديل الاتفاقية (أو البروتوكولات)

٢٧- كان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي ترك مسألة الحدود الزمنية إلى طور لاحق في صياغة الاتفاقية . وقال وفدان أنه ينبغي تحديد فترة للنظر في التعديلات ، وقال أحد الوفود أن الفترة الزمنية المنقضية قبل بداية نفاذ التعديلات المعتمدة ينبغي أن تكون ٩٠ يوماً . وانقسمت الآراء بالتساوي بخصوص ما إذا كان ينبغي اعتماد التعديلات بتوافق الآراء أو بالأغلبية ، التي رأى معظم الحاديين بها أنها ينبغي أن تكون أغلبية الثلثين ؛ وقد تم الاحتجاج في ذلك من ناحية ، بأنه ينبغي ألا يجرى التعديل بسهولة ، وفي حين أعرب عدد من الوفود من ناحية أخرى عن خشية أن يتمكن أحد الأطراف من عرقلة التعديلات اللازمة . وأكد أحد الوفود أن اقرار تعديل بالأغلبية بدلا من توافق الآراء يمكن أن تكون له نتيجة غير مرجوة تتمثل في استبعاد أطراف متعاقدة من تطبيق الاتفاقية . وأشار إلى أنه بالرغم من أن الوفود تعتبر فيما يبدو " توافق الآراء " مرادفاً " للإجماع " ، فإن الأمر ليس كذلك . وأعرب أحد الوفود عن تحفظه بوجه عام إزاء جميع المسائل المتعلقة بالأغلبية والفترات الزمنية المشار إليها في مشروع الاتفاقية ، وبوجه خاص إزاء الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٠ ، وأعرب عن رأيه بأنه لا ينبغي ادخال أي تعديل سواء على الاتفاقية أو على أي مرفق أو بروتوكول إلا بواسطة مؤتمر ديبلوماسي . وأعربت وفود أخرى عن تأييدها لهذا الرأي . وتساءلت عدة وفود عن الحاجة إلى إدراج الفقرة ٥ ، حتى إذا احتفظ بالمادة ١٣ ، وهو ما لا يوافق عليه عدد منهم .

المادة ١١ : وضع المرفقات

٢٨- اقترح ادماج المادة ١١ مع المادة ١٢

المادة ١٢ : اعتماد وتعديل المرفقات

٢٩- اقترح أحد الوفود ، بتأييد من وفود أخرى ، إضافة جملة مطابقة للجملة الثانية مسنن الفقرة ١ من المادة ١٠ إلى المادة ١٢ وذلك نظرا لعدم التأكيد علميا من مسألة استنفاس طبقة الأوزون . وعقب مناقشة قصيرة اقترح إدراج تعبير " في جملة أمور " في تلك الجملة .

المادة ١٣ : اعتماد التعديلات بواسطة اجراء مبسط

٣٠- عارضت معظم الوفود ، عند تناولها الموضوع ، إدراج المادة ١٣ ، واستندت في ذلك إلى أن اجراء التعديل المبسط الذي لا يمكن تطبيقه في جميع الأحوال إلا على المسائل ذات الطابع التقني والرسمي ، هو تعقيد لا مبرر له وهو يقلل النص ولينزله من السوابق إلا القليل . وقال أحد الوفود أنه سيحترض على النص ما لم يقصر تطبيقه صراحة على المسائل التقنية ، بينما أشار وفد آخر إلى أن الأمر قد يتطلب كثيرا من الايضاحات تلافيا لهذا الاجراء الذي مسنن شأنه أن يخلق من المشاكل أكثر مما يحل . ولوحظ أيضا تناقض واضح بين الجملتين الأولى والثالثة من الفقرة ٢ . بيد أن أحد الوفود أعرب عن تأييده بقوة للاجراء المبسط ، وقد وردت سابقة له في اتفاقية قانون البحار . وقال أحد الوفود ان هذه السابقة ليست من وجهة نظر حكومته سابقة سلبية ، وأشار إلى أن الاتفاقية لم يسر معمولها بعد .

المادة ١٤ : تسوية المنازعات

٢١- رأيت معظم الوفود التي تناولت الأمانة بخصوص المادة أن الاختيار ٢ مفوط للتسليم في سياق إطار الاتفاقية ، وأعرب عدد منها عن تفضيله للاختيار ٣ كما يقسم به من ايجاز ووضوح وضرورة ولأنه أقل التزاما بالعمليات من الاختيار ١ . بيد أن البعض الآخر رأى أن الاختيار ٣ يتسم بطابع عام إلى حد يفرض من فائدته ، وأبدى تفضيلا للاختيار ١ واقترح أحد الوفود أن الصل الأمل هو الجمع بين الاختيار ١ والثقة الثانية من الاختيار ٢ . وأعرب وفد آخر ممن تفضله للاختيار ٢ ، إلا أنه أبدى استعداداً للمراقبة على الاختيار ١ كحل وسط . وقال ثالث إن الاختيار ٢ إجراء يحكم التمدد من شأنه أن يكفل تسوية المنازعات .

المادة ١٥ : التفرقة

٢٢- ركزت بعض الوفود أنها ترى ضرورة أن توقع أغلبية الدول في منطقة ما على الاتفاقية قبل أن تصبح المنظمة الاقتصادية القائمة حازماً فيها . وقال وفد آخر إن الأمر يقتضى أيضاً فيما يتعلق بصلاحيات منظمة تكامل اقتصادى في العمل نيابة عن الدول ، وكذلك فيما يتعلق بالحقائق التي قد تقبل الدول التنازل عنها . وأساط مثل الاتحاد الأوروبي، الجلسة علماً بأن المادة وضعت على أساس الاتفاقية القائمة الخاصة بالطبوك الجوي المعيد المدى عبر الحدود ، وأنه قد تم في تلك الصالة الخاصة بالتوصل إلى حل مسرّع . وظلت دواية أخرى تعريف مصطلح " منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي " تعريفاً مرهناً .

المادة ١٦ : التصديق أو الترخيل أو الموافقة

٢٣- أعرب أحد الوفود عن الرأي بأنه قد يكون من المناسب ادماج هذه المسادة مع المادة ١٧ " الانضمام " ، على أن يعدل نص المادة الأخيرة بإضافة عبارة " . . . الذى سيحمل بوضعه الهيئة الدولية " بعد الإشارة إلى الأمين العام للأمم المتحدة . ومثلماً حدث بالنسبة للمادة السابقة ، ذكرت بعض الوفود أنه ينبغي لغالبية الدول الأعضاء في منظمة إقليمية أن تصبح طرفاً ،وقما قبل أن تنضم هذه المنظمة طرفاً في الاتفاقية . وأضافت أن الأمر يقتضى أيضاً صلاحيات منظمات التكامل الاقتصادية الإقليمية . واقترح أحد الوفود الموافقة على الطابع العام لهذا النص على أن تحرك مسألة صلاحيات كل منظمة على حدة لها بعد . وقال وفد آخر إن شروط الانضمام إلى الاتفاقية ينبغي أن تطبق أيضاً على تعدلات هذه الاتفاقية . وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي اجازة إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية وحدها دون بروتوكولاتها

المادة ١٧ : الانضمام

٢٤- أشارت بعض الوفود من جد يد إلى ضرورة ايجاز صلاحيات المنظمات التي سيفتح بواسطتها باب الانضمام إلى الاتفاقية ، ولا حظ أحد الوفود أنه لم يقدر بعد من سيتقوم بدور الجهة الوديعة للاتفاقية ، واقترح تحديد النص ليحمل إمكانية أن تحمل إحدى الدول كجهة وديعة ، وذلك كبديل للأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ١٨ : بنية إطار الاتفاقية

٢٥- لم يكن هناك أى خلاف بشأن المسادة .

١٠
١١) ينبغي إعداد المس المسخ لمشروع أطر الاتفاقية ، على أساس التعليقات
والمقترحات المقدمة في الجزء الأول من الدورة الثانية ، والتي تحتوي على نصوص وتعليقات بدلية
حسبما يقتضي الأمر ؛

١٢) ينبغي إحالة مشروع الاتفاقية المسخ والتقرير بشأن الجزء الأول من الدورة
إلى الدول ، وأن توفق به الدعوة لمضور الجزء الثاني من الدورة الثانية ؛

١٣) ينبغي إعداد ورقة من المحتملات المحتملة للمرفقات و/أو البروتوكولات
المتعلقة بما يلي :

١٤) البحث والرصد ،

١٥) التعاون الملبي والتغني ؛

١٦) قائمة المواد الكيميائية /الأنشطة التي قد تؤثر على طبقة الأوزون .

١٧) وضمها في الاعتبار أن الحكومة الهولندية عرضت توفير الدعم المالي ، ينبغي
عقد اجتماع آخر للفريق العامل ، من الأفضل أن يكون في جنيف ، في لثيرة ما بين ١ (و٥ ٢ نيسان /
أبريل ١٩٨٣ قبل دورة مجلس الإدارة الحادية عشرة ، وذلك استعراا للدورة الثانية للفريق
العامل ، ويهدف مواصلة التوسع في أعداد مشروع الاتفاقية ومناقشة المقترحات الخاصة بالمرفقات
و/أو البروتوكولات اللغنية ؛

١٨) ينبغي النظر في إمكانية عقد الدورة السادسة للجنة التنسيق المعنية بطبقة
الأوزون قبل بداية الجزء الثاني من الدورة الثانية للفريق العامل ، وفي نفس المكان ؛

١٩) ينبغي للجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون أن تقدم إلى الفريق العامل
في الجزء الثاني من دورته الثانية ، موجز الجوانب التنفيذية لتقريرها من دورتها السادسة ،
بالإضافة إلى توصياتها بشأن أعمال البحث في المستقبل وأية توصيات أو مشورة أخرى بشأن
المسائل العلمية والتلقية التي تود تليغها للفريق للنظر فيها ؛

٢٠) ينبغي بذل جهود خاصة لتشجيع مزيد من البلدان على المشاركة في أعمال
الفريق .

٢١) وفي حين وافق عدد من الوفود بوجه عام على التوصيات المذكورة أنفا ، فقد أمرت عن
أسفها للون الفقرة ٤١ (ج) لم تكن على إعداد ورقة عن التدابير الرامية إلى الحد من أي نشاط
أو أنشطة تترب عليها أو يرجح أن تترب عليها آثار غير مواتية ناجمة عن إجراء تعد يلات في
طبقة الأوزون ، وإلى التقليل من هذه الأنشطة و/أو مدمها ، وذكرت هذه الوفود أنها بمسد
تقدم ورقات عن هذا الموضوع ، وأمرت من الأمل في أن توزع هذه الورقات على المشاركين في
وقت مبكر ، بحيث تتسنى دراستها بحماية .

رابعاً - اعتماد التقرير

٢٢) - اعتمد هذا التقرير في ١٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٢ ، وهنا بادخال التعديلات
المقترحة خلال مناقشة مشروع التقرير .

٤٤- وأعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن أسفه لابتعاد عن الممارسة المألوفة المتمثلة في الاستخدام المعتاد لعبارة "وقدان" في التقرير، وأضاف أن ذلك لا ينبغي أن يشكل سابقة •

خامسا - اختتام الجزء الأول من الدورة

٤٥- وفي اختتام الجزء الأول من الدورة أعرب ممثل المدير التنفيذي الذي كان يتكلم نيابة عنه، عن الشكر لحكومة سويسرا لاستضافتها الاجتماع في مثل هذه الظروف الممتازة، وبعد التبادل المعتاد لعبارة المجاملة، أعلن الرئيس اختتام الجزء الأول من الدورة الثانية للفريق العامل •

المرفق الأول

نص منقح للدخول والمواد (١٦-١٧) من مشروع الاتفاقيةان الأطراف في هذه الاتفاقية

- (اذ تدرك) الأضرار الضار الكامن لتعديل طبقة الأوزون الذي قد ينجم عن بث الكلوروفلوروكربونات ومركبات أخرى على نطاق العالم ،
- (واذ تدرك) الأثر الضار الكامن على صحة البشر أو على البيئة من جراء تعديل الانسان لأوزون طبقات الغلاف الجوى العليا) (طبقة الأوزون) (الذي يرجح أن ينجم عن بث الكلوروفلوروكربونات ومركبات أخرى على نطاق العالم) ،
- واذ تشير الى الأحكام ذات الصلة من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ولاسيما المبدأ ٢١ (الذي ينص على أن للدول ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي حتى السيادة في استغلال مواردها الخاصة عملاً بسياساتها البيئية الخاصة ، وعليها مسؤولية ضمان أن الأنشطة التي تقع في نطاق ولايتها القضائية أو سيطرتها لن تسبب ضرراً لبيئة الدول الأخرى أو مناطق تقع خارج نطاق ولايتها القضائية) ،
- (واذ تشير كذلك) العهد المقررات ٨٤ جيم (د-٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، و٧/٨ بـ١١ المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، و١٣/٩ بـ١١ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، و١٧/١٠ بـ١١ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢ لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،)
- واذ تضع في اعتبارها اجراءات سير العمل والدراسات في كل من المنظمات الدولية والوطنية (و) بوجه خاص (، خطة العمل العالمية بشأن طبقة الأوزون لـ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،
- (واذ تدرك) أن تدابير حماية طبقة الأوزون من التعديلات الناجمة عن الأنشطة البشرية تتطلب تعاوناً وعملاً دوليين ،)
- (واذ تدرك أيضاً) الحاجة الى اجراء مزيد من البحث والرصد لمواصلة تطوير المعرفة العلمية بشأن طبقة الأوزون والتأثيرات المحتملة غير المواتية الناجمة من تعديلها ،)
- (واذ تسلم) بالدور التنسيقي والحقائقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يوفر إطار عمل مؤسسي ملائم للتعاون الدولي بخصوص المشاكل المتعلقة بطبقة الأوزون ،)
- وقد عقدت العزم على حماية الانسان والبيئة من التأثيرات غير المواتية لتعديلات طبقة الأوزون ،

اتفقت على ما يلي :

المادة ١

تعريفات

لأغراض هذا الاتفاق :

- ١- تعني " طبقة الأوزون " الأوزون كله فوق سطح الأرض والذي يوجد معظمه في طبقات العلاقات الجوية العليا .
- ٢- تعني " تأثيرات غير مواتية " التغييرات في البيئة الفيزيائية أو في الكيمياء بما فسي ذلك التغييرات في المناخ ، التي يترتب عليها ، ككل ، أضرار بصحة الانسان أو بتكوين ومرونة الناجية للنظم الأيكولوجية الطبيعية وتلك التي تخضع لإدارة الانسان .
- ٣- يعني " الرصد " نظام ملاحظات ومقابلة نتائج هذه الملاحظات وتقييم التغيير والتعبؤ به من حيث المقدار والتوزيع الرأسي للأوزون والمواد التي لها تأثير هام على حالة طبقة الأوزون ، على أساس بيانات واقعية .

المادة ٢

التزامات عامة

الأخبار ١

١- على الأطراف المتعاقدة أن تتخذ كافة التدابير المناسبة للحد من الأنشطة التي تقع في ولايتها القضائية أو تحت سيطرتها والتي لها ، أو يرجح أن تكون لها تأثيرات غير مواتية ناجمة عن تعدد بيلات في طبقة الأوزون وللتقليل من هذه الأنشطة وتعميرها ، وأن تستخدم لهذا الغرض أفضل الوسائل العملية التي هي تحت تصرفها وبحسب قدراتها .

٢- (ولهذا الغرض : عليها) أن تتخذ كافة التدابير التشريعية والادارية والتفقيه وغيرها ، ذات الصلة ، وبالتشاور مع هذه الأنشطة وتعميرها ، وأن تتفقيه وبروتوكولاتها وأوامرقاتها (١٠) .

(وتتعاون الأطراف المتعاقدة في صياقة واعتماد بروتوكولات تضع تدابير واجراءات ومعايير متفق عليها لتفقيه هذه الاتفاقية) .

٣- في إطار هذه الاتفاقية ، تتعاون الأطراف المتعاقدة ، من طريق الرصد ، والبحث ، وتبادل المعلومات ، ونقل التكنولوجيا ، في وضع وتنسيق سياسات عامة واستراتيجيات وتدابير (للخفض إلى الحد الأدنى) للحد والتقليل من (أو منع) التلطيح (اطلاق مواد تسبب أو يرجح أن تسبب) تعدد بيلات في طبقة الأوزون (تأثيرات غير مواتية على طبقة الأوزون) .

الاختيار ٢

١- على الأطراف المتعاقدة (على نحو فردي أو جماعي) أن تتخذ كافة التدابير المناسبة (لمراقبة الأنشطة التي تقع في نطاق ولايتها القضائية والتي لها أو يرجح أن تكون لها) (وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية) والبروتوكولات السارية والتي هي طرفاً فيها) لـ (حماية الإنسان والبيئة من) (لحماية طبقة الأوزون ولهذا الغرض، تحدد من و (تدرجاً) تقلل من وتمنع الأنشطة الواقعة في نطاق ولايتها القضائية وتحت سيطرتها والتي قد تكون لها) تأثيرات غير مواتية ناتجة عن تعديلات في طبقة الأوزون (وأن تستخدم لهذا الغرض أفضل الوسائل العلمية التي هي تحت تصرفها وبحسب قدراتها) *

٢- لهذا الغرض، على الأطراف المتعاقدة (في إطار هذه الاتفاقية) أن :

(أ) تتعاون عن طريق الرصد والبحث وتبادل المعلومات (لتفهم) (وتقيم) (على نحو أفضل) تأثيرات الأنشطة البشرية (على عمود الأوزون الكلي والتوزيع الرأسي للأوزون وأن تفهم على نحو أفضل) (على طبقة الأوزون و) (التأثيرات المترتبة بالنسبة للصححة البشرية والبيئية على تعديلات طبقة الأوزون) *

(٣- (ب) (على الأطراف المتعاقدة) أن تتعاون في صياغة واعتماد بروتوكولات ومرافقات تضع تدابير واجراءات ومعايير متفقاً عليها لتنفيذ هذه الاتفاقية) *

(٤- (ج) (وتتعهد الأطراف المتعاقدة كذلك بأن) (على الأطراف المتعاقدة أن) تتعاون (في زيادة التشجيع، في إطار) مع الهيئات الدولية المختصة (برامج وتدابير تتعلق بحماية طبقة الأوزون) (لتنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكولات التي هي طرف فيها، تنفيذاً فعالاً) *

(٥- (في إطار هذه الاتفاقية تتعاون الأطراف المتعاقدة عن طريق الرصد، والبحث، وتبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا، في وضع وتنسيق سياسات عامة، واستراتيجيات، وتدابير (للخفض إلى الحد الأدنى) (للحد والتقليل من (و) (أو) منع (تنظيم) إطلاق مواد تسبب (تعديلات في طبقة الأوزون) (تأثيرات غير مواتية على طبقة الأوزون) *

المادة ٣

البحث والرصد

١- تتعهد الأطراف المتعاقدة، على النحو المناسب، بالشروع والتعاون، مباشرة أو عن طريق هيئات دولية مختصة، في اجراء البحث، بوجه عام بخصوص:

(أ) العمليات الفيزيائية والكيميائية والدينامية التي قد تسبب طبقة الأوزون؛

(ب) التأثيرات على صححة البشر والتأثيرات البيولوجية الأخرى الناجمة عن تعديلات في طبقة الأوزون، ولا سيما تلك التأثيرات الناجمة عن تعديلات في الشعاع فوق البنفسجي؛

(ج) التأثيرات البيئية المادية من تعدد يارات في طبقة الأوزون ؛
(د) المواد ، والممارسات ، والعمليات ، والأنشطة التي قد تؤثر في طبقة الأوزون ،
وتأثيراتها التراكمية ؛

(هـ) المواد والتكنولوجيات البديلة ؛
(و) المسائل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة .

على النحو المبين بمزيد من التفصيل في المرفق الأول .
٢- تتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تشجع أو تثنى^٢ ، على النحو المناسب ، مباشرة أو عن طريق هيئات دولية مختصة ، وواضحة في اعتبارها على نحو كامل الأنشطة الجارية ذات الصلة على كل من المستويين الوطني والدولي ، برامج مشتركة أو تكاملية لرصد حالة طبقة الأوزون والبارامترات الأخرى ذات الصلة وأن تزود بالبيانات المتحصل عليها المراكز العالمية بانتظام وفي الوقت المناسب ، على النحو المبين بالتفصيل في المرفق الأول .

٣- تتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تتعاون ، مباشرة أو عن طريق الهيئات الدولية ، في ضمان جمع البيانات الملاحظة وتوفيرها والتحقق من صحتها .

المادة ٤

التعاون العلمي والتكنولوجي

١- إن الأطراف المتعاقدة ، إذ تضع في اعتبارها على النحو الكامل البرمجة الجارية حالياً على الصعيد بين الوطني والدولي وذلك المعجزة بمقتضى خطة العمل العالمية بشأن طبقة الأوزون، تتعهد بأن تشجع أو تثنى^٢ مباشرة أو عن طريق الهيئات الدولية المختصة ، برامج مشتركة أو تكاملية لتحليل وتفسير البيانات فيما يتعلق بطبقة الأوزون (أسباب ومدى واتجاهات و آثار تعدد يلها المحتمل حدوثه ؛

٢- على الأطراف المتعاقدة أن تسهل وتشجع تبادل المعلومات القابلية والعملية والتقنية ذات الصلة بهذه الاتفاقية ، وبخاصة المعلومات المتعلقة بما يلي :

(أ) الأنشطة المضطلع بها أو المخططة بغية الحد من أنشطة وعمليات بيئية مساواة تعدل أو يحتمل أن تعدل طبقة الأوزون ، والنقل من هذه الأنشطة والعمليات ؛
(ب) الأنشطة الأخرى الواقعة في ولايتها القضائية أو تحت سيطرتها والتي تعدل أو يحتمل أن تعدل طبقة الأوزون .

٣- على الأطراف المتعاقدة أن تتعاون ، طبقاً لأحكام المرفق الثاني لهذه الاتفاقية ، وواضحة في اعتبارها بصفة خاصة احتياجات البلدان الدامية ، بصورة مباشرة أن طريق هيئات دولية مختصة ، في تشجيع تطوير ونقل التكنولوجيا والمعرفة في الميادين ذات الصلة بالتفصيل من بحث مواد تعدل أو يحتمل أن تعدل طبقة الأوزون ، وبخاصة عن طريق ما يلي :

- (أ) تسهيل منح تراخيص باستغلال التكنولوجيات البديلة وتسهيل بيعها للبلدان الأخرى ؛
- (ب) توفير المعلومات عن التكنولوجيات والمعدات البديلة مع كتيبات أو كتب ارشادية خاصة عنها الى هذه البلدان ؛
- (ج) تبادل معدات الرصد الضرورية والتسهيلات اللازمة لتكملة نظم الرصد القائمة ؛
- (د) التدريب المناسب للموظفين العلميين والتقنيين ؛
- (هـ) ضمان المعايرة الدولية لوسائل ومناهج المراقبة بغية ايجاد البيانات القابلة للمقارنة أو الموحدة قياسيا التي طلب وضعها في بروتوكولات أو مرفقات متخصصة)
- ٢- على الأطراف المتعاقدة أن تسهل وتشجع تبادل المعلومات القانونية والعلمية والتقنية ذات الصلة بهذه الاتفاقية على النحو المحدد في مرفقها أو مرفقاتها أو البروتوكولات التي تكون الأطراف المتعاقدة طرفاً فيها *)

المادة ٥

ارسال المعلومات

على الأطراف المتعاقدة أن تبلغ مؤتمر الأطراف المتعاقدة عن طريق الأمانة ، معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ لهذه الاتفاقية (ومرفقاتها وبروتوكولاتها) (وبأيسة بروتوكولات تكون الأطراف المتعاقدة أطرافاً فيها) على النحو وبالتواتر اللذين قد يحددهما مؤتمر الأطراف المتعاقدة * .

المادة ٦

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

١- (يؤسس بمقتضى هذه الاتفاقية مؤتمر للأطراف المتعاقدة *) (على المدير التنفيذي (على أمانة) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (الجهة الوديعه) أن يدعو الى عقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف المتعاقدة (في أجل أقصاه) بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية * وبعدئذ يجتوز أن تعقد اجتماعات (عادية) لمؤتمر الأطراف المتعاقدة (على فترات منتظمة يحددها المؤتمر * ويجوز أن تعقد اجتماعات استثنائية لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في أوقات أخرى حسبما يراه المؤتمر ضرورياً ، أو) بناءً على طلب كتابي من أى طرف متعاقد شريطة أن يؤيد هذا الطلب للثلاث الأطراف المتعاقدة على الأقل * .

٢- على مؤتمر الأطراف المتعاقدة ، في اجتماعه الأول ، أن يتفق على نظام داخلي (ونظام مالي) له ولـ (أى من الهيئات) (هيئاته) القرية المنشأة (بموجب المادة ٨) (بموجب هذه المضافة) وكذلك على أحكام مالية تنظم تشغيل الأمانة المنشأة بموجب المادة ٨ وأن يعتمد هذين النظامين وهذه الأحكام * .

٣- على المؤتمر أن يبقي قيد الاستعراض المتواصل تنفيذ هذه الاتفاقية ، وبالإضافة الى ذلك ، عليه القيام بما يلي :

(أ) النظر في (التقارير الدورية) (المعلومات) المقدمة عن طريق الأمانة طبقا للمادة ٥ وكذلك التقارير المقدمة من (الهيئة / الآليات الاستشارية العلمية - التكنولوجية) المنشأة بموجب المادة ٨ من هذه الاتفاقية ومن الأفرقة العاملة العلمية أو التقنية أو القانونية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ح) أدناه ، (الآليات والأفرقة والهيئات واللجان والمنظمات المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز) أدناه) ؛

(ب) استعراض حالة (أحدث المعلومات العلمية عن) طبقة الأوزون ؛

(ج) (وضع السياسات والاستراتيجيات والتدابير العامة وفقا لأحكام المادة ٢ بغية التقليل الى الحد الأدنى من اطلاق المواد التي تسبب أو يرجح أن تسبب تعديل طبقة الأوزون ، والتقدم بتوصيات عن أية تدابير أخرى ذات صلة بهذه الاتفاقية) ؛

(ح) (النظر في الأنشطة التعاونية التي يجب الاضطلاع بها في اطار الاتفاقية وبروتوكولاتها أو مرفقاتها) ؛

(د) (اعتماد البرامج والتدابير وفقا لأحكام المادة ٢ بغية التقليل الى الحد الأدنى من اطلاق المواد التي تسبب أو يرجح أن تسبب تعديل طبقة الأوزون ، وكذلك برامج للبحث والرصد ، والتعاون العلمي والتكنولوجي ، وتبادل المعلومات ، ونقل التكنولوجيا والمعرفة وفقا لأحكام المادتين ٣ و ٤) ؛

(د) (التقدم بتوصيات بشأن اعتماد بروتوكولات أو تعديلات لهذه الاتفاقية أو بروتوكولاتها وفقا لأحكام المادة ١٠) ؛

(هـ) (النظر في تعديلات لهذه الاتفاقية (وكذلك بروتوكولاتها و/أو مرفقاتها) واعتماد هذه التعديلات على النحو المبين في المادة (المادتين) ١٠ (و ١٢)) ؛

(و) (النظر في الحاجة الى بروتوكولات جديدة) ؛

(ز) (النظر في و) اعتماد (استعراض وتعديل) مرفقات لهذه الاتفاقية على النحو المبين في (وفقا لأحكام) (المادة ١٢) ؛

(ح) (انشاء (الآليات) (العلمية أو التقنية أو القانونية) الأفرقة العاملة (العلمية أو التقنية أو الاجتماعية - الاقتصادية أو القانونية) التي تبدو ضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية) ؛

(ط) (السعي ، حيثما كان ذلك مناسباً ، الى الحصول على خدمات الهيئات الدولية المختصة واللجان العلمية ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (ولجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون) ، في مجال البحث العلمي والرصد والأنشطة الأخرى ذات الصلة بأهداف هذه الاتفاقية ، والاستفادة ، على النحو المناسب ، من المعلومات المقدمة من هذه الهيئات واللجان) ؛

(و) النظر في امكانية القيام بأى عمل اضافي قد يلزم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية (بروتوكولاتها) ، والاضطلاع بهذا العمل *

٤- يجوز للأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأية دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية ، أن تكون ممثلة في اجتماعات مؤتمر الأطراف المتعاقدة بمراقبين يمنحون الحق في الاشتراك في المناقشات بدون حق في التصويت * ويجوز أن يسمح بحضور أية هيئة أو وكالة سواء كانت وطنية أو دولية ، حكومية أو غير حكومية ، مؤهلة (تقنيا) في ميادين ذات صلة بحماية طبقة الأوزون ، اذا كانت قد أخطرت الأمانة برغبتها في أن تكون ممثلة في اجتماع المؤتمر بصفة مراقب ، ما لم يعترض على حضورها (ما لا يقل عن ثلث) الأطراف المتعاقدة * وبمجرد السماح بالحضور يصبح لمراقبي هذه الهيئات أو الوكالات لهم حق الاشتراك في المناقشة بدون الحق في التصويت (في ذلك الاجتماع) * ويجوز أن يقصر اشتراك (هيئة أو وكالة غير حكومية) (مراقب) على أجزاء من الاجتماع تعتبر ذات صلة مباشرة بعملها (بعمله) *

المادة ٧

الأمانة

١- تعيين الأطراف المتعاقدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولا عن مباشرة الوظائف التالية للأمانة (أخذة في الاعتبار الامكانيات التنظيمية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) (الى حين انعقاد الاجتماع العادي الأول لمؤتمر الأطراف المتعاقدة عملا بأحكام المادة ٦ * وتكون هذه الوظائف) :

(أ) اتخاذ الترتيبات اللازمة وخدمة اجتماع الأطراف المتعاقدة وفقا لما نص عليه في المواد (٦) ، (٨) ، (٩) و (١٠) ؛

(ب) اجراء الترتيبات اللازمة وخدمة اجتماعات (الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب المادة ٨) الأفرقة العاملة (العلمية أو التقنية ، أو الاجتماعية - الاقتصادية ، أو القانونية) المنشأة بموجب المادة ٦ ؛

(ج) ابلاغ المعلومات الواردة وفقا لأحكام المادة ٥ والمعلومات المستمدة من اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب المادتين (٦) و (٨) ؛

(د) استعراض اهتمام الأطراف المتعاقدة الى أية مسألة تتصل بأغراض هذه الاتفاقية ؛

(هـ) أداء الوظائف المسندة للأمانة بموجب أية بروتوكولات لهذه الاتفاقية ؛

(و) اعداد تقارير (ادارية) عن الأنشطة التي تقوم بها الأمانة في تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم هذه التقارير الى مؤتمر الأطراف المتعاقدة ؛

(ز) ضمان التنسيق الضروري مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى ، ولا سيما الدخول في الترتيبات الادارية والتعاقدية التي يقتضيها النهج بوظائف الامانة بفعالية ؛

(ح) أداء أية وظائف أخرى يحددها مؤتمر الأطراف المتعاقدة *

- (٢) — اذا لم يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة قادرا على تقديم خدمات الأمانة ، فعلى مؤتمر الأطراف المتعاقدة أن يتخذ ترتيبات بديلة بشأن الأمانة *
(٢) — تقوم الأطراف المتعاقدة ، في الاجتماع العادي الأول لمؤتمر الأطراف المتعاقدة ، باتخاذ ترتيبات لإقامة أمانة دائمة *)

المادة ٨

الهيئة الاستشارية

الاختيار ١

- ١ — تنشأ بمقتضى هذه المادة لجنة استشارية تتكون من (٠٠٠ من) ممثلي الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية * وسينص على اختيار الأعضاء ، ومدة شغلهم للوثيقة والسماح بحضور مراقبين والموافقة على اجراءات اللجنة ، في النظام الداخلي الموضوع بموجب المادة ٦ *
٢ — تكون وظائف اللجنة ما يلي :

(أ) صياغة توصيات ينظر فيها مؤتمر الأطراف ؛

- (ب) تسهيل تبادل المعلومات القانونية ، والعلمية ، والتقنية ، والاجتماعية — الاقتصادية ذات الصلة والمتعلقة بالاجراءات التي من شأنها أن تزيد ، أو تحد من ، أو تقلل من أنشطة وانبعاثات المواد التي تعدل أو يرجح أنها تعدل طبقة الأوزون ؛
(ج) تسهيل تطوير ونقل التكنولوجيا والمعرفة المتعلقةين بخفض هذه الانبعاثات تنفيذ الأحكام الفقرة ٣ من المادة ٤ ،)

(د) استمرار وتحليل المعلومات والتقارير المقدمة وفقا لأحكام المادتين ٤ و ٥ ، في اطار سلطة مؤتمر الأطراف المتعاقدة ، طلب أية معلومات اضافية من الأطراف المتعاقدة قد تراها اللجنة ضرورية للوفاء بالمسؤوليات المسندة اليها بموجب هذه الاتفاقية ومن مؤتمر الأطراف المتعاقدة ؛

(هـ) تقديم المشورة الى المؤتمر بشأن حالة طبقة الأوزون ، ومدى اتجاهات تعدلها ، والتأثيرات التي يحتمل أن تنتج عن ذلك ،

(و) أداء أية وظائف أخرى قد يراها مؤتمر الأطراف المتعاقدة ضرورية *)

- ٣ — تطلب اللجنة من لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون (والهيئات الأخرى) ما تستنسبه من المشورة العلمية ، والاجتماعية — الاقتصادية ، والتقنية ، وكذلك تقييمات لحالة طبقة الأوزون ومدى تعديلها واتجاهاته والآثار التي يحتمل أن تترتب على ذلك *)

٤ — تستخدم اللجنة أفرقة عاملة (مخصصة) (دائمة) من خبراء في الجوانب العلمية ، والقانونية ، والاجتماعية — الاقتصادية ، لحماية طبقة الأوزون (وفي مجال نقل التكنولوجيا) وتتخذ الترتيبات من أجل ، أو تضطلع ، وفقا للنظام المالي ، باجراء دراسات خاصة علمية ، وقانونية ، وتقنية ، حسبما يقتضيه الوفاء بالمسؤوليات المسندة اليها بموجب هذه الاتفاقية (وأي بروتوكول ساري المفعول) أو من مؤتمر الأطراف المتعاقدة *
.../...

الاختيار ٢

- (١) على مؤتمر الأطراف، بموجب نظامه الداخلي ونظامه المالي انشاء الآليات الضرورية للنفوس بمسؤولياته بموجب المادة ٦ من هذه الاتفاقية .
- (١) ينشئ مؤتمر الأطراف المتعاقدة لجنة تتكون من ممثلين للأطراف المتعاقدة ، وتيسرها بتقديم المشورة الى المؤتمر بشأن كافة المسائل ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية . وسيسر النظام الداخلي الموضوع بموجب المادة ٦ على كيفية اختيار الأعضاء ، والسماح بحضور المراقبين ، وقرار اجراءات اللجنة .
- ٢- بالإضافة الى (هذه الآليات) (تلك اللجنة) ، يطلب مؤتمر الأطراف من لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون (والهيئات الأخرى) المشورة العلمية، والاجتماعية-الاقتصادية، والتكنولوجية وكذلك تقييم حالة طبقة الأوزون ومدى تعديلها واتجاهاته ، والآثار التي يحتمل أن تترتب على ذلك .

(المادة ٩)

اعتماد البروتوكولات

- (١) يجوز أن تعتمد الأطراف المتعاقدة ، في مؤتمر ديبلوماسي ، بروتوكولات اضافية لهذه الاتفاقية عملاً بأحكام الفقرة (٢)(٣) من المادة ٢ .
- ٢- على الأمانة أن تدعو الى عقد مؤتمر ديبلوماسي لغرض اعتماد بروتوكولات ، وذلك بناء على طلب كتابي من أى طرف متعاقد ، شريطة أن يؤيد الطلب ما لا يقل عن ثلث الأطراف المتعاقدة في غضون ستة أشهر من تاريخ قيام الأمانة بإبلاغ الأطراف المتعاقدة بتلقي هذا الطلب .
- (٣) الى حين بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، يجوز للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بموافقة أغلبية الموقعين على هذه الاتفاقية ، أن يدعو الى عقد مؤتمر ديبلوماسي بغرض اعتماد (البروتوكولات) .

المادة ١٠

تعديل الاتفاقية (أو البروتوكولات)الاختيار ١

- (١) يجوز لأي من الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية أن يقترح تعديلات لهذه الاتفاقية (أو أى من بروتوكولاتها) . وينبغي أن تراعى في هذه التعديلات على النحو الواجب الاعتبارات العلمية والتقنية ذات الصلة . وعلى الأمانة أن تعمم هذه المقترحات على جميع الأطراف المتعاقدة . وتعتمد التعديلات في اجتماع (لمؤتمر الأطراف المتعاقدة) (لمؤتمر ديبلوماسي) يدعو الى عقده المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء على طلب ثلثي الأطراف المتعاقدة .

٢- تعتمد التعداد يلات لهذه الاتفاقية (أو أي بروتوكول) باتفاق الآراء (بأغلبية الثلثين) الأطراف المتعاقدة غير الاتفاقية (أو في ذلك البروتوكول) الحاكمة والمبرونة في الاجتماع (وتقدّمها الجهة الودّيعية إلى جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية (أو في ذلك البروتوكول) للموافقة عليها) ولهذه الأغراض يعني تعبير "الأطراف المتعاقدة الحاضرين والمصوتة" الأطراف المتعاقدة الحاضرة والتي تدل بصوت موثّق أو معارض (٥).

٣- تخضع الجهة الودّيعية كتابياً بقبول التعداد يلات • ويبدأ نفاذ التعداد يلات المعتمدة وفقاً لحكام الفقرة ٢ من هذه المادة (بين الأطراف التي قبلت هذه التعداد يلات) اعتباراً من (اليوم التالي لتاريخ تلقي الجهة الودّيعية بالخطاب بقبولها من طرف جميع الأطراف المتعاقدة) (لا يقف عن ثلاثة أرقام الأطراف المتعاقدة) في هذه الاتفاقية (أو في البروتوكول المعني) • وبعد ذلك يبدأ نفاذ هذه التعداد يلات بالنسبة لأي طرف آخر بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع هذا الطرف لوثيقة قبوله لهذه التعداد يلات •

٤- بعد بدء نفاذ تعدد يلات لهذه الاتفاقية (أو لأي بروتوكول) ، يصبح طرفاً متعاقداً في المنع بصيغته المعدّلة أي طرف متعاقّد جديد في هذه الاتفاقية (أو في ذلك البروتوكول) •

٥- بمزرف النظر عن الاجراءات المبينة أعلاه ، يجوز اعتماد التعداد يلات بواسطة الاجراء المبسط المنصوص عليه في المادة ١٣ •

الاختبار ٢

١- يجوز لأي طرف متعاقّد في هذه الاتفاقية أن يقترح تعدد يلات لهذه الاتفاقية • وتعتمد هذه التعداد يلات في مؤتمر ديلوماسي تدعو إلى عقده الأمانة بناءً على طلب الأطراف المتعاقدة • ويجب أن تراعى في هذه التعداد يلات جميع الاعتبارات العملية وغيرها ذات الصلة •

٢- يجوز لأي طرف متعاقّد في هذه الاتفاقية أن يقترح ادخال تعدد يلات على بروتوكول لهذه الاتفاقية • وتعتمد هذه التعداد يلات في مؤتمر ديلوماسي تدعو إلى عقده الأمانة بناءً على طلب الأطراف المتعاقدة • ويجب أن تراعى في هذه التعداد يلات جميع الاعتبارات العملية والتقنية وغيرها ذات الصلة •

٣- يتكّن أي تعدد يلات مقترح إلى الأمانة قبل المؤتمر الديلوماسي الخاص بـ • • • يومها

* (المادة ١١)

الموضوع القانوني للمرفقات واعتمادها وتعددها

١- تشكل مرفقات هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها •

٢- يجوز أن يصرّح أي مرفق على اجراءات تعدد يلات مبسطة أو على اعتماد التعداد يلات بأغلبية الأصوات التي لها حق التصويت ، وفي أية حالة أخرى ، يجب أن تكون اجراءات التعداد يلات هي الاجراءات المشار إليها في المادة ١٠ من هذه الاتفاقية •

* أقرت كيد يلات للمادتين ١١ و ١٢ على أن تعفيها المادة ٩ الحالية •

٣- يخضع اعتماد موفقات جديدة وبدء نفاذها للاجراءات المشار إليها في المادة ١٠ (٥) (المادة ١١)

المؤتمر القانوني للموفقات

تتملك موفقات هذه الاتفاقية (أو أية بروتوكولات) جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية (أو من البروتوكولات التي قد تكون لها) (٥)

(المادة ١٢)

اعتماد وتعديل الموفقات

١- يجوز لأي طرف متعاقد اقتراح تعديل بيانات لموفقات هذه الاتفاقية (أو أي بروتوكول) في الاجتماع المشار إليه في المادة ٦ (وبينفس) أن تراس على النحو الواجب في هذه التعمد بيانات (، في جملة أمور، الاعتبارات العلمية والتقنية ذات الصلة) (٥)

٢- تعتمد هذه التعمد بيانات (بتوافق الآراء) بأغلبية ثلثي أصوات الأطراف المتعاقدة (الحاضرة والموثقة على المنك قيد النظر) وعلى الجهة الوديعه أن تبلي بـدون تأخير التعمد بيانات التي أتمدت بهذه المصورة إلى جميع الأطراف المتعاقدة (٥)

٣- على أي طرف متعاقد قد لا يستطيع الموافقة على تعديل لموفقات هذه الاتفاقية (أو أي بروتوكول) أن يحظر الجهة الوديعه كتابة بذلك في غضون ستة أشهر من تاريخ تعميم البلاغ من قبل الجهة الوديعه أن تقوم ، بدون تأخير ، بإخطار جميع الأطراف المتعاقدة بأي إخطار متعلق (٥) (يجوز لأي طرف متعاقد ، في أي وقت ، أن يخبر موقعه من الاعتراض إلى القبول (٥) وعندئذ يبدأ نفاذ هذا التعمد بل بالنسبة لذلك الطرف (٥)

٤- عند انقضاء ستة أشهر من تاريخ تعميم البلاغ من قبل الجهة الوديعه يصبح تعدد بيل المرفق ساري المفعول بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية (أو في أي بروتوكول معني) التي لم تقدم إخطاراً وفقاً لأحكام الفقرة ٣ أعلاه (٥)

٥- يخضع اعتماد وبدء نفاذ مرفق جديد لهذه الاتفاقية (أو لأي بروتوكول) لنفس الاجراءات المتبعة فيما يتعلق باعتماد التعمد بيانات للاتفاقية (أو لأي بروتوكول) ، شريطة أنه إذا انطوى المرفق على أي تعديل للاتفاقية (أو للبروتوكول) فلن يبدأ نفاذ المرفق الجديد إلا وقتما يبدأ نفاذ التعمد بل للاتفاقية (أو للبروتوكول المعني) (٥)

٦- بصرف النظر عن الاجراءات المنصوص عليها أعلاه يجوز أن تعتمد التعمد بيانات بواسطة الاجراء المبسط المشار إليه في المادة ١٣ (٥)

المرفق الثالث

مقترحات مقدمة كتابيا في الجزء الأول من الدورة الثانية
لل فريق العامل فيما يتعلق باجزاء أخرى من مشروع الاتفاقية

المادة ١٥

يستعان من الممر الحالي بما يلي :

افتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام كافة الدول في في الفترة من
إلى ويفتح باب التوقيع عليها بين هذين التاريخين أمام أية منظمة للتعامل الاقتصادي
الاقليمي تعارض اختصاصا في مواد بين تغطيتها هذه الاتفاقية واذ كانت أغلبية الدول الأعضاء في
هذه المنظمة موافقة على هذه الاتفاقية *

المادة ١٦

عدد نهاية الجملة الأولى من الفقرة الحالية بإضافة من الدول *

تضاف الفقرتان التاليان :

٢- تكون هذه الاتفاقية وأى بروتوكول لها مزمعين بالتصديق عليهما أو قبولهما أو الموافقة
عليهما من قبل المنظمات المشار إليها في المادة ١٢ اذا كانت أغلبية الدول الأعضاء في هذه
المنظمات طرفا في الاتفاقية * وعلى هذه المنظمات أن تضمن في وثائق تصديقها أو قبولها
أو موافقتها مدى اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها الاتفاقية والبروتوكول ذي الصلة *
وعلى هذه المنظمات أيضا أن تعلم الجهة الوديدة بأى تغيير جوهري في مدى اختصاصها *

٣- تقوم هذه المنظمات ، في المسائل التي تفتح في مجال اختصاصها نيابة عن الدول الأعضاء
فيها وبممارسة الحقوق وبالإيفاء بالالتزامات المحددة بموجب هذه الاتفاقية * وفي هذه الحالات ،
لا يحق للدول الأعضاء في المنظمة أن تمارس هذه الحقوق على نحو انفرادي * ولا تستتبع
مشاركة هذه المنظمات ، بأية حال ، زيادة في تفويض أعضائها التي هي أطراف متعاقدة في
الاتفاقية *

المادة ١٩

تخذف هذه المادة *

المادة ٢٠ مكررا

تضاف المادة الجديدة التالية :

بغية مراعاة التقدم في المعرفة العلمية بشأن طبقة الأوزون ، على الأطراف المتعاقدة أن
تقوم في اجتماع مؤتمري الأطراف ، بالبحث في الحاجة الى استعراض الاتفاقية *

المرفق الأول للاتفاقية : البحث والرصد

١- ان الأطراف المتعاقدة ، ادراكا منها لأهمية البحث والرصد في حماية طبقة الأوزون ، ولأهمية التقييمات العلمية الدولية لتحقيق توافق الآراء العلمي على الصعيد الدولي ، توافقا على أن تدعم على نحو فردي وجماعي أعمال البحث والرصد والتقييمات العلمية المناسبة لخبرتها وخاصياتها الجغرافية ، والموارد المتاحة لديها .

٢- تتعاون الأطراف المتعاقدة في :

(أ) اجراء البحث واصدار مشورات عالية المستوى تتضمن المعلومات التي تم التوصل اليها في مجال فهم فيزياء وكيمياء الغلاف الجوي الأعلى للأرض وقابليته للتغير ، ولا سيما في مجال حالة طبقة الأوزون والتأثيرات البيئية والمناخية الناتجة عن التغيرات التي تحدث اما في محتوى عمود الأوزون الكلي أو في التوزيع الرأسي للأوزون ؛

(ب) تقييم نتائج البحث ووضع توصيات للبحث في المستقبل ؛

(ج) يتقاسم المعلومات في مجال البحوث المخططة والجارية ، سواء منها الحكومية أو الخاصة ، لتسهيل تيسيق برامج البحث بحيث يتسنى استغلال الموارد الوطنية والدولية المتيسرة ، بأقصى فعالية ؛

(د) وضع وتنفيذ نظم قياس عالمية بواسطة التوايح الا صطناعية المتتمدة على الجسيمات أو المقامة على سطح الأرض .*

٣- تشمل مجالات البحث والرصد التي تسلم الأطراف المتعاقدة بأهميتها ما يلي :

(أ) البحث في مجال فيزياء وكيمياء الغلاف الجوي

١- نماذج نظرية شاملة : التطوير المتواصل للمادج متعددة الأبعاد وتبادل لبيحة التأثير لعملية النشاط الاشعاعي والعمليات الكيميائية والد يناميكية - دراسة التأثيرات التأثيرات المترامنة لمجموعات مواد متنوعة مثل الكلوروفلوروكربونيدات والكلوروكربونات ، وثاني أكسيد الكربون ، وأكسيد النيتروز ، ومختلف أكا سيد النيتروجين ، والميثان ، على أوزون الغلاف الجوي ، وشرح مجموعات بيانات المير القياس الميدانية المأخوذة بتوايح اصطناعية وبدونها ، اجراء دراسات للتأثير المشع للأوزون والأنواع الصغرى الأخرى التي تؤثر على الكيمياء الضوئية للأوزون والد يناميكا الجوية ، وهو التأثير الذي يحتفل أن يكون له أثر على المساسخ ، تقييم الاتجاهات في المعالم المتغيرة الجوية والجيوفيزيائية وخاصة ذات الصلة ببيانات الأوزون ودرجة الحرارة والترسيب ومطاهج التطور لا رجاع للتغيرات في بيانات الأوزون الى أسباب محددة ؛

٢- دراسات مخبرية عن : معاملات المعدلات ، وعمليات احصائية للاختصاصات ،

ومجالات نظرية الكم وآليات التفاعل للمجسات الكيميائية والكيميائية الضوئية بين طبقات الغلاف الجوي السفلي (تروبوسفير) وطبقات الغلاف الجوي العليا (ستراتوسفير) على أن تجري هذه الدراسات في امداد مضغوط ورجعات حرارة ملائمة بما في ذلك البحث عن تفاعلات اضافية قد تميز كيمياء الغلاف

الجوى ومواضع خطوط الطيف وعرض خطوط الطيف ومعاملات اتساع وشدة خطوط الطيف وتمييز ذاتية خطوط الطيف لتأييد القياسات الميدانية في المناطق الطيفية للأشعة فوق البنفسجية والعرئية وتحت الحمراء والموجات الدقيقة ؛

قياسات ميدانية : قياسات متزامنة لتركيزات مركبات من فصائل شتى لكنها تنتمي الى فئة واحدة في مجال التفاعلات الكيميائية الضوئية على أن تستعمل في موضع القياس ذاته وعلى بعد مجموعة أجهزة استشعار من الأرض والطائرات والمناطيد والمنصات المحمولة بالصواريخ والتوابح الاصطناعية ، وينبغي التأكيد على مد القياسات الجذرية من مختلف الأنواع الى منطقة الركود في الخلاف الجوى (التروبوز) * واجراء مقارنة متبادلة للقياسات المأخوذة بأجهزة استشعار مختلفة للحصول على مجالات ثلاثية الابعاد لمكونات رسوم بيانية رئيسية والدفق الشمسي والمعالم المتغيرة للأرصاء الجوية في طبقات الخلاف الجوى العليا باستعمال التوابح الاصطناعية ، واجراء تنسيق القياسات المترابطة لمجموعة الأجهزة التي تحملها التوابح الاصطناعية ، اجراء دراسة ديناميكية الخلاف الجوى باستعمال التأثيرات والرادار المقام على الأرض ؛

تطوير الأجهزة بما في ذلك : أجهزة استشعار محمولة على توابح اصطناعية وجديرة بالاعتماد على تشغيلها لأخذ قياسات دقيقة للتوزيعات الرأسية للأوزون وبخار الماء ودرجة الحرارة في مدى الارتفاع الكامل للطبقات العليا للخلاف الجوى ، أجهزة استشعار محمولة على توابح اصطناعية وجديرة بالاعتماد على تشغيلها لقياس محتوى العمود الكلي للأوزون والدفق الشمسي (أطوال موجية محللة) بما في ذلك التطوير المتواصل للمعايير أثناء الطيران ، أجهزة استشعار محسنة مقامة على الأرض أو محمولة في مناطيد أو صواريخ للتكامل في نظام عالمي لملاحظة الأوزون ولا جراء قياسات مترابطة لقياسات الأوزون من التوابح الاصطناعية (المحتوى العمودى والتوزيع الرأسى) ، أجهزة استشعار في موضع القياس أو عن بعد لمكونات رئيسية لا توجد حالياً أجهزة لقياسها *

البحث في مجال التأثيرات الصحية والبيولوجية

العلاقة بين تعرض البشر للإشعاع الشمسي فوق البنفسجي وظهور سرطان جلدى غير السرطان الأسود ، والعلاقة المحتملة بين ضوء الشمس وسرطان الجلد الأسود بما في ذلك الظروف الاجتماعية والبيئية ؛

التأثيرات البيولوجية للإشعاع فوق البنفسجي بما في ذلك التبعية للطول الموجي ، على المحاصيل الزراعية والأحراج والنظم الأيكولوجية في المواقع الجغرافية المختلفة وفي ظروف النمو المحلية ؛

دراسات موسعة للتأثيرات المائية لتشمل البيئة المائية الطبيعية لكسب معرفة تأثير الإشعاع الشمسي فوق البنفسجي - ب المعزز بما في ذلك التبعية للطول الموجي على انتاجية الطعام المائي ؛

٤٤

الآليات التي بها يؤثر الشعاع فوق البنفسجي - ب على الأنواع البيولوجية والنظم الأيكولوجية بما في ذلك العلاقة بين جرعة الشعاع ومعدل الجرعة والاستجابة ، والاصلاح الضوئي والتكيف والحماية ؛

٥٥

دراسات لأطياف التأثير البيولوجية والاستجابة الطيفية باستعمال شعاع متعدد الألوان ليشمل التفاعلات المتبادلة الممكنة للمناطق المختلفة الأطوال الموجية ؛

٦٦

تأثير الشعاع فوق البنفسجي - ب القائم والمعزز على كل من : حساسية وأنشطة الحشرات الهامة لتوازن الغلاف الحيوي (الحيوان ، سلسلة الغذاء ، التخصص المهجن للنبات الخ •) وعلى الكائنات الحية الدقيقة مثل الستي تسبب أمراض النبات والحيوان ، وعلى العمليات الأولية مثل التخليق الضوئي والتخليق الحيوي الخ • وعلى الفساد الضوئي لمبيدات الحشيش ومبيدات الآفات والمخصبات والكيماويات المماثلة المستخدمة في الزراعة •

الرصيد

(ج)

١٤

رصد وضع طبقة الأوزون (أي تغير محتوى عمود الأوزون الكلي وتوزيعه الرأسى فراغيا وزمنيا) بوضع نظام عالمي لملاحظة الأوزون ويقوم على أساس تكامل نظم محمولة على توابع اصطناعية ونظم مقامة على الأرض في تشغيل كامل • وهذا يتطلب تحسين ملحوظ في نوعية وكمية قياسات التوزيع الرأسى • ورفع كفاية أجهزة دونسون والأجهزة من طراز م - ٨٢ ومعايرتها ،

٢٤

التركيز في طبقة الغلاف الجوى السفلى وطبقات الغلاف الجوى العليى للغازات المصدرية من أكاسيد الهيدروجين ومختلف أكاسيد النيتروجين ومختلف الأكاسيد الكلورية ، والميثان ، وأكسيد النترينك ، وثالث كلوروفلوروكربون ، كلورو ثاني فلوروكربون ورابع كلوريد الكربون وأول كلوروميثان وثالث كلورو - اثنان وكلورو ثاني فلوروميثان والمركبات الكلورية الأخرى علاوة على ذلك تلزم قياسات مماثلة لثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون ،

٣٤

درجة الحرارة من سطح الأرض الى طبقة الغلاف الجوى الوسطى (ميزوسفير) باستعمال نظم مقامة على الأرض ونظم محمولة على توابع اصطناعية ؛

٤٤

الدفق الشمسي محلل الأطوال الموجية والنافذ في الغلاف الجوى للأرض باستعمال قياسات مأخوذة بتوابع اصطناعية ؛

٥٥

الدفق الشمسي محلل الأطوال الموجية الواصل الى سطح الأرض في منطقة الأشعة فوق البنفسجية ذات التأثيرات البيولوجية (الشعاع فوق البنفسجي - ب) مع اقترانه بقياسات الأوزون الكلية ؛

٦٤

تركيزات الهباءات الجوية الأيروسول من سطح الأرض الى الطبقة الوسطى من الغلاف الجوى باستعمال نظم مقامة على الأرض ونظم محمولة على توابع اصطناعية ؛

٧٢
مناهج محسنة لتحليل بيانات الرصد على نطاق عالمي عن العناصر النزرة
ودرجات الحرارة والدفق الشمسي والهباءات الجوية الأبروصولات .

المرفق الثاني للاتفاقية : تبادل المعلومات

١- تدرك الأطراف المتعاقدة أن تقاسم المعلومات وسيلة هامة لتحقيق أهداف الاتفاقية ، وضمان أن تكون أية إجراءات متخذة مناسبة ومنصفة • وعند وضع مرفقات وبروتوكولات في إطار الاتفاقية ، يتعين على الأطراف المتعاقدة أن تسترشد بالمبادئ التوجيهية التالية لتبادل المعلومات •

١ - المعلومات التي ينبغي تبادلها

٢- تدرك الأطراف المتعاقدة أنها تحتاج ، عند اتخاذ إجراءات بمقتضى الاتفاقية ، إلى أن تضع في اعتبارها الأنواع التالية من المعلومات : العلمية والتقنية ، والمتعلقة بالأعمال / التجارية ، والقانونية ، والاجتماعية - الاقتصادية •

(أ) المعلومات العلمية

٣- تشمل هذه الفئة المعلومات عن طبيعة ، وحالة ، ونتائج العمل الموصوف في المرفق الأول ، وكذلك المعلومات المتعلقة بالانبعاثات الناجمة عن أنشطة بشرية أو حوادث طبيعية يمكن أن تؤثر في طبقة الأوزون • وتشمل أنواع المعلومات التي ينبغي تبادلها ما يلي :

(أ) تقارير وكتب ونشرات علمية عن نظرية استنفاد الأوزون وعلى آثار استنفاد الأوزون على الصحة والبيئة ؛

(ب) دراسات جارية أو مخططة ، بغية تنسيق برامج عالمية لاجراء الاختبارات ؛

(ج) عمليات التقييم للنتائج وتوصيات بشأن العمل في المستقبل تقوم بانجازها هيئات وطنية أو دولية ؛

(د) معلومات عن انبعاث مواد متنوعة ، وكذلك إنتاج واستخدام بيانات ضرورية لوضع النماذج ؛

(هـ) النتائج النموذجية ،

(و) معلومات أولية ، مستمدة بالخصوص من قياسات ميدانية ، وكذلك حفظها في أرشيف على النحو الممكن والمناسب •

(ب) المعلومات التقنية

٤- تشمل هذه الفئة معلومات عن :

(أ) مدى توفر التكنولوجيات البديلة والجديدة وتكاليفها ؛

(ب) البحث المخطط والجاري بشأن التكنولوجيات المقلدة من تعديل طبقة الأوزون ؛

(ج) المعلومات المتعلقة بالأعمال/التجارية

٥- تشمل هذه الفئة معلومات بشأن إنتاج واستخدام ونشر البيانات اللازمة لدراسات وضع النماذج والرصد وتقييم الآثار الاقتصادية للأعمال المعترف القيام بها *

(د) المعلومات القانونية

٦- تشمل هذه الفئة معلومات عن :

(أ) منح التراخيص وحماية البراءات ؛

(ب) القوانين الوطنية أو الاجراءات الادارية الخاصة بالانتاج ، أو ممارسات الأعمال ، أو الانبعاثات ؛

(ج) القوانين التي تخول الهيئات الادارية سلطة تنظيم الانتاج ، أو ممارسات الأعمال ، أو الانبعاثات ؛

(د) الاتفاقات ائدولية ، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية فيما يتعلق بالانتاج أو ممارسات الأعمال ، أو بضوابط الانبعاثات ، ولا سيما تلك التي تتضمن واردات أو صادرات *

(هـ) المعلومات الاجتماعية والاقتصادية

٧- تشمل هذه الفئة معلومات عن :

(أ) أخطار ونوائد الأنشطة البشرية التي قد تعدل طبقة الأوزون ؛

(ب) الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للاستنفاد المحتمل للأوزون ؛

(ج) عواقب الاجراءات التنظيمية المتخذة ؛

(د) معلومات عن التوريد والتصدير والتسويق الدولي *

٢ - التعاون في مجال تبادل المعلومات

٨- تدرك الأطراف المتعاقدة أنها ، عندما تقرر الحد من انبعاثات خاصة ، فمن مصلحتها المتبادلة أن تتقاسم المعرفة بخصوص توفر بعض التقنيات أو المعدات ، أو البدائل * وتوافق الأطراف المتعاقدة على التعاون عن طريق :

(أ) تسهيل منح التراخيص وبيع التكنولوجيات البديلة فيما بين البلدان ،

(ب) توفير المعلومات عن التكنولوجيات والمعدات البديلة ، بما في ذلك تفديسهم

الكتيبات والمشورات الارشادية ؛

(ج) اقامة محطات للمعدات ومرافق الرصد الضرورية ؛

(د) توفير التدريب المناسب للموظفين العلميين والتقنيين *

- ٩- تدرك الأطراف المتعاقدة أن التعاون بمقتضى هذا المرفق يخضع للقوانين الوطنية
والخاصة بالبرامج ، وأسرار المهنة ، وحماية المعلومات السرية .
- ١٠- عند تقرير ما ينبغي جمعه من معلومات ، على الأطراف المتعاقدة أن تضع في اعتبارها
فائدة المعلومات وتكاليف الحصول عليها .

